INDRA INSTITUTE Research & Publication

Jurnal Indragiri
Penelitian Multidisiplin
Vol. 4, No. 1, Januari 2024 ISSN: 2808-0432

منهج الإمام الشافعي في إثبات حجية حديث الآحاد في كتابه الرسالة (دراسة تحليلية)

Saepul Anwar[1], Kusnadi[2]
[1]Universite Mohammed Premier Oujda-Morocco
[2]Université Hassan II de Casablanca-Morocco
anwarelqusyairi@gmail.com[1], kusnadielghezwa@gmail.com[2]

Abstract

This research sets out to study the methodology of Imam Shafi'i as presented within his book "Al-Risala" in defense of the validity of solitary narrations (Ahadith Ahad). Imam Shafi'i, renowned for his defense of the Sunnah, vigorously advocated for the validity of solitary narrations as evidence in religion. Consequently, he dedicated a specific section within his book "Al-Risala" to defend the validity of solitary narrations. Within this section, Imam Shafi'i's methodology in defending the validity of solitary narrations becomes apparent. Among the hypotheses of this research are: firstly, that the validity of solitary narrations according to Imam Shafi'i is undisputed. Secondly, the lack of disagreement regarding the validity of solitary narrations is based on Quranic evidence, the Prophet's endorsement in his statements and actions, as well as the actions of his noble companions. Thirdly, Imam Shafi'i relies on two methodologies in defending the validity of solitary narrations: the dialectical method involving formulating questions that could be raised by detractors of the validity of solitary narrations and providing convincing answers, and the analytical method, which involves analyzing Quranic verses, prophetic traditions, and the actions of the companions as evidence utilized by Imam Shafi'i in responding to detractors of the validity of solitary narrations.

Abstrak

يشرع هذا البحث في دراسة منهج الإمام الشافعي الذي ورد داخل كتابه الرسالة في الدفاع عن حجية حديث الآحاد. الإمام الشافعي بشهرته أنه ناصر السنة دافع دفاعا قويا حديث الآحاد باعتبارها حجة في الدين، فكتب بابا خاصا في الدفاع عن حجية حديث الآحاد داخل كتابه الرسالة. وفي ذلك الباب يتجلى منهج الإمام الشافعي في الدفاع عن حجية حديث الآحاد. فمن فرضيات هذا البحث، أولا أن حجية حديث الآحاد عند الإمام الشافعي أمر لا يختلف فيه. ثانيا عدم الخلاف في حجية حديث الآحاد مبني على الأدلة القرآنية وإقرار النبي صلى الله عليه وسلم في أقواله وتصرفاته، وكذلك تصرفات صحابته الكرام، ثالثا أن الإمام الشافعي يعتمد على المنهجين في الدفاع عن حجية حديث الآحاد وهما المنهج الحواري الجدلي بصياغة الأسئلة التي يمكن طرحها من طرف منكري حجية حديث الآحاد والجواب عليها جوابا مقنعا، والمنهج التحليلي وذلك بتحليل الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وتصرفات الصحابة باعتبارها أدلة استدل بها الإمام الشافعي في جواب منكري حجية حديث الآحاد.

Keywords:

Methodology Imam Shafi'i
Hadis Ahad
Al-Risalah

Corresponding Author:

Kusnadi
Université Hassan II de Casablanca-Morocco
kusnadielghezwa@gmail.com

1. خلفية البحث

الأحاديث النبوية التي وصلت إلينا أكثرها من أحاديث الآحاد. فجاء فريق من المبتدعين بقولهم إن أحاديث الآحاد لا يحتج بها لكونها مختلفا بالقرآن من حيث عدم تواتر أحاديث الآحاد، وهم يقولون الأحاديث النبوية باعتبارها وحيا إلهيا من عند الله لا يحتج بها لعسر تأكد نسبتها إلى النبي صلى الله عليه وسلم إن لم تكن متواترة، وهذا الأمر يؤدي إلى إلغاء كثير من الأحاديث النبوية التي معظمها من ضمن أحاديث الآحاد.

وفريق آخر رفضوا حجية أحاديث الآحاد ظنا أنهم اقتدوا بعلماء المذهب الحنفي في ذلك. والحقيقة تبين لنا أن علماء أو فقهاء المذهب الحنفي لا يجحدون حجية الأحاديث الآحاد جملة، ولكنهم تشددوا في وضع شروط صحة الأحاديث الآحاد، وإذا ثبتت صحة تلك الأحاديث فيعتبرونها حجة في الدين.

والإمام الشافعي الملقب بناصر السنة يأتي بأقواله الصارمة في رد الشبهات لدى رافضي الاحتجاج بالأحاديث الآحاد. وبعد قراءة الباب المخصوص بثبوت الحديث الآحاد في كتابه الرسالة، اكتشفت أن له منهجا خاصا في تأييد حجية وثبوت الأحاديث الآحاد. فلكشف منهج الإمام الشافعي في إثبات حجية الأحاديث الآحاد في الدين، سينطلق البحث من الأسئلة التالية.

1. ما تصور حديث الآحاد عند العلماء؟
2. كيف وقع الخلاف في حجية حديث الآحاد بين المؤيدين والمنكرين؟
3. ما المنهج الذي اتخذه الإمام الشافعي في إثبات حجية حديث الآحاد الوارد في كتابه الرسالة؟
4. ما الاعتراضات التي يحتمل أن توجه تجاه آراء الإمام الشافعي في إثبات حجية الأحاديث الآحاد، وكيف يمكن جوابها لدعم إثبات حجية الحديث الآحاد؟

منهج البحث:

أما المنهج الذي سأستخدمه في إنجاز هذا البحث فهو المنهجان الرئيسان هما المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي. بالمنهج الاستقرائي يحاول البحث أن يقوم باستقراء نسبي لجميع المعطيات الواردة في المرجع الأساسي "كتاب الرسالة للإمام الشافعي" التي لها علاقة بالموضوع، وبعض المعطيات الأخرى التي تتعلق بالموضوع من كتب أخرى. أما المنهج التحليلي فسيشغل في تحليل المعطيات المجموعة بعد عملية الاستقراء. والله ولي التوفيق وهو أعلم بالصواب.

تصميم البحث:

لإجابة الأسئلة التي ينطلق منها البحث، سأصمم البحث على أربعة مطالب. المطلب الأول يبحث عن تصور حديث الآحاد عند العلماء والمحدثين، المطلب الثاني يتحدث عن النقاش في حجية حديث الآحاد بين المؤيدين والمنكرين، والمطلب الثالث يتمحور حول منهج الإمام الشافعي في الدفاع عن حجية حديث الآحاد،والاعتراضات التي يمكن أن توجه لأدلة الإمام الشافعي على حجية حديث الآحاد. وفي آخر هذا البحث سأختم بالنتائج التي توصلت إليها لهذا البحث.

المطلب الأول: حديث الآحاد عند العلماء والمحدثين

مصطلح "حديث الآحاد" مركب إضافي يتكون من كلمتين "حديث" و "الآحاد". إذا رجعنا إلى معاجم العربية نجد أن كلمة "الحديث" معناها "الجديد" وهو ضد "القديم.[1] أما الحديث من حيث الاصطلاح فهو عبارة عما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو عمل أو تقرير أو صفة.[2] وقد يدخل ضمن مفهوم الحديث ما أضيف إلى الصحابة والتابعين، فما أضيف إلى الصحابة سمي بالحديث الموقوف، وما أضيف إلى التابعين اصطلح باصطلاح "الحديث المقطوع".

وسمي ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة بالحديث، مقارنة مع ما أوحي إليه من كلام الله تعالى في القرآن الكريم الذي اعتبره العلماء كلاما قديما.

وأما كلمة "الآحاد" من حيث اللغة فهي جمع من "الأحد" كشخص مفرد أشخاص، وهي مشتقة من "وحد" التي تندرج تحتها معان أخرى منها معنى الواحد، وأول العدد، وفرد من المتعدد، وكل من تلك المعاني تشير إلى معنى الانفراد.[3]

ولو نظرنا إلى المعنى اللغوي لكل من الكلمتين لظننا أن حديث الآحاد هو الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم الذي رواه راو واحد في كل طبقة من طبقات سنده. والحقيقة أن مصطلح "حديث الآحاد" عند العلماء والمحدثين يراد به الحديث الذي لم يبلغ عدد رواته حد التواتر. ولذلك المحدثون وجمهور العلماء يقدمون ثنائية نوع الحديث باعتبار طريق وصوله إلينا، فجعل حديث الآحاد قسيم المتواتر.[4]

والجدير بالذكر أن الإمام أبا حنيفة باعتباره إماما من أئمة المذاهب الأربعة له نظر خاص يختلف بجمهور العلماء والمحدثين في قضية ثنائية الحديث إلى الآحاد والمتواتر. فيرى أن الأحاديث النبوية باعتبار وصولها إلينا قسمت إلى ثلاثة وهي المتواتر، المشهور، ثم الآحاد. يتضح الفرق بين رأي جمهور العلماء والمحدثين ورأي الإمام أبي حنيفة في إخراج الحديث المشهور من أنواع حديث الآحاد.[5]

وأما جمهور العلماء والمحدثون فقسموا حديث الآحاد إلى ثلاثة أنواع، وهي المشهور، والعزيز، ثم الغريب.

فالمشهور عندهم ما رواه ثلاثة فأكثر في كل طبقة من طبقات السند ما لم يبلغ عدد الرواة حد التواتر.[6] المثال على ذلك ما رواه الشيخان والترمذي وابن ماجه وأحمد، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يبق عالما اتخذ الناس رؤوسا جهالا، فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا"[7]

الحديث المذكور لو تطرقنا إلى تتبع رواته في كل طبقة من طبقة مخرجي الحديث إلى طبقة الصحابة لاكتشفنا أن عدد رواته في كل طبقة بلغ ثلاث رواة فأكثر، ولكنه لم يبلغ حد التواتر.

وأما العزيز فهو عبارة عن حديث الآحاد الذي كان عدد رواته اثنان فأكثر في كل طبقة من طبقات سنده، فأقل عدد الرواة في طبقة من طبقات سنده هو اثنان.[8] والجدير بالملاحظة أن أمثلة العزيز في الحديث ليس بكثير. من بينها ما رواه الشيخان عن أنس بن مالك، وعن أبي هريرة رضي الله عنهما، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لايؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين". هذا الحديث رواه عن أنس قتادة وعبد العزيز بن صهيب، ورواه عن قتادة شعبة وسعيد، ورواه عن عبد العزيز إسماعيل بن علية وعبد الوارث، وهكذا.

---

[1] . الفيروز آبادي،القاموس المحيط تعليق، راجعه أنس محمد الشامي وزكريا جابر أحمد، (القاهرة: دار الحديث،٢٠٠٨م)، ص ٣٣٦

[2] . محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث، (الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع) ص ١٥

[3] . مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٤م) ص ٨

[4] . محمد بن صالح العثيمين، مصطلح الحديث، (القاهرة: مكتبة العلم، ١٩٩٤م)، ص٦-٧

[5] . عبد الله بن عبد الرحمن شريف، حجية خبر الآحاد في العقائد والأحكام، (المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف)، ص ٩

[6] . ظفر أحمد العثماني التهانوي، قواعد في علوم الحديث، (لبنان: دار السلام، ١٩٧٢م)، ص ٣٢

[7] . انظروا إلى الصحيحين وسنن الترمذي وسنن ابن ماجه ومسند أحمد بن حنبل

[8] . أحلام حمود الطيري، المسائل المتعلقة بحجية خبر الواحد عند الأصوليين، (مصر: دار اللؤلؤة، ٢٠١٩م)، ص ٣٠

والنوع الأخير من أحاديث الآحاد هو الغريب. ويراد به الحديث الذي انفرد بروايته راو واحد. والجدير بالمعرفة أن العلماء سموا هذا النوع من أحاديث الآحاد باسم آخر وهو "الحديث الفرد".[9] والأمثلة لهذا النوع من حديث الآحاد كثيرة جدا، منها عن أبي هريرة -رضي الله عنه- عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: "كَلِمَتَانِ خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان، حبيبتان إلى الرحمن: سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم" (متفق عليه)

وأريد أن أنبه إلى أمر مهم وهو الفرق بين الحديث الغريب وغريب الحديث. فالحديث الغريب هو أحد أنواع حديث الآحاد وأما غريب الحديث فهو فن مهم في دراسة متون الحديث أو ألفاظه الغريبة، ولا علاقة له مع سند الحديث.

ومما لابد الاهتمام به هو أن جمهور العلماء والمحدثين لا يعتمدون على معيار عدد الرواة فحسب في إثبات قبول الحديث أو رده. فهم لا يسد باب القبول للحديث الغريب الذي يعتبر أقل الرواة عددا، مادام ذلك الحديث يوافي شروط صحة الحديث التي وضعوها، بداية من اتصال السند، وضبط الرواة وعدالتهم، حتى يصل إلى الشرطين الأخيرين هما عدم الشذ وعدم العلة القادحة في الحديث.

بناء على المعطيات المذكورة، علمنا أن جمهور العلماء والمحدثين يرون بإمكانية قبول أحاديث الآحاد بجميع أنواعها الثلاثة، وهم لا يعتمدون على عدد الرواة وحده في إثبات الأحاديث هل هي من ضمن الأحاديث المقبولة أم الأحاديث المردودة. والله أعلم بالصواب.

المطلب الثاني: حجية حديث الآحاد بين المؤيدين والمنكرين

حديث الآحاد باعتباره دليلا شرعيا ظني الثبوت مثير للنقاش في حجيته. فريق من العلماء ذهبوا إلى أن أحاديث الآحاد حجة في الدين سواء كانت الأحاديث تتعلق بالأحكام أو العقائد، وفريق آخر يقولون بعدم حجية أحاديث الآحاد مطلقا، وفريق آخر يرون أن أحاديث الآحاد محتج بها إلا في القضايا المتعلقة بالعقائد، وكل من الفرق الثلاثة له أدلته واستدلالاته الخاصة من تلك الأدلة.

الفريق الأول الذي ذهب إلى رأي أن أحاديث الآحاد محتج بها في الأحكام والعقائد هم جمهور العلماء من السلف الصالح والتابعين والمحدثين والأصوليين والفقهاء. هؤلاء المؤيدون وضعوا شروط معينة في حجية أحاديث الآحاد سواء كان من حيث المتن أو من حيث السند. فيرون أن أحاديث الآحاد إذا توفرت فيها شروط صحة الحديث، على من بلغته تلك الأحاديث عليه القيام بما في محتوياتها، مادامت تلك الأحاديث لا ينسخها دليل آخر.

من العلماء المشهورين الذين ذهبوا مع هذا الفريق الإمام الشافعي (ت ٢٠٤ه)، الإمام ابن بطال (ت: ٤٤٤ه)، الإمام ابن حزم الأندلسي الظاهري (ت: ٤٥٧ه)، الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣م)، الإمام ابن عبد البر (٤٦٣ه)، الإمام ابن القيم (ت: ٧٥١)، الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ه)، وغيرهم.

قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى في كتابه الرسالة: "لو جاز لأحد من الناس أن يقول في علم الخاصة: أجمع المسلمون قديما وحديثا على تثبيت خبر الآحاد والانتهاء إليه بأنه لم يعلم من فقهاء المسلمين أحد إلا قد أثبته جاز لي، ولكن أقول: لم أحفظ عن فقهاء المسلمين أنهم اختلفوا في تثبيت خبر الواحد بما وصفت بأن ذلك موجود على كلهم"[10]

من كلام الإمام الشافعي اكتشفنا أنه يرى ثبوت حجية حديث الآحاد مبنية على دليل إجماع العلماء منذ العصر القديم. فمع عدم اختلاف العلماء في إثبات حجية حديث الآحاد فلا ينبغي لأحد من المسلمين أن ينكر حجية حديث الآحاد.

والإمام ابن بطال فيما نقله الحافظ ابن حجر في كتابه فتح الباري يؤيد ما قال الإمام الشافعي بأن حجية حديث الآحاد ثابتة بإجماع العلماء عليها. فقال: انعقد الاجماع على القول بالعمل بأخبار الآحاد.

وأما الإمام ابن حزم الأندلسي فقد صرح بنظره إلى حديث الآحاد، يرى أن أحاديث الآحاد توجب العلم والعمل معا إن نقلت من راو عدل وثقة عن مثله حتى يصل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس فيها شذوذ ولا علة. فقال: القرآن والخبر الصحيح بعضها مضاف إلى بعض، وهما شيء واحد في أنهما من عند الله، فمن جاءه خبر عن رسول الله يقر أنه صحيح وأن الحجة تقوم بمثله، أو قد صحح مثل ذلك الخبر في مكان آخر ثم ترك فعله في هذا المكان لقياس أو لقول فلان وفلان فقد خالف الله وأمر رسوله"[11]

والإمام ابن حزم الأندلسي لا يكون منفردا في الحديث عن الشأن في وجوب العمل بأحاديث الآحاد التي صحت نسبتها إلى رسول الله صلى الله. الخطيب البغدادي في كتابه الكفاية في علم الرواية ينسب العمل بأحاديث الآحاد الصحيحة إلى كافة التابعين والفقهاء بعدهم، ولا أحد منهم ينكره أو يعترض إليه، فعدم إنكار أي تابع في وجوب العمل بأحاديث الآحاد دليل على أنه مجمع عليه بين هؤلاء.[12]

والجدير بالذكر أن العلماء الذين ذهبوا إلى وجوب العمل بحديث الآحاد، لا يحصرونه في القضايا الفقهية فحسب، ولكنهم يرون بوجوب العمل بأحاديث الآحاد حتى في القضايا العقائدية، وهذا هو النهج الذي سلكه العلماء من أهل السنة والجماعة.

فقال الإمام ابن عبد البر في الجزء الأول من كتابه التمهيد "وكلهم يرون خبر الواحد العدل في الاعتقادات، ويعادي ويوالي عليها، ويجعلها شرعا وحكما ودينا في معتقده، على ذلك جماعة أهل السنة ولهم في الأحكام ما ذكرناه"[13]

وعلاوة على ذلك، وجوب الأخذ بمحتويات أحاديث الآحاد في القضايا العقائدية يعتبر إجماعا للمسلمين سواء كانوا من المتقدمين أو المتأخرين، فكما كانوا استدلوا بأحاديث الآحاد في القضايا الفقهية، فاستدلوا بها كذلك في القضايا العقائدية مثل الحديث عن صفات الله تعالى والقضاء والقدر وغيرها. فقال الإمام ابن القيم الجوزية: "ومعلوم مشهور استدلال أهل السنة بالأحاديث ورجوعهم إليها، فهذا إجماع منهم على القبول بأخبار الآحاد، وكذلك أجمع أهل الإسلام متقدموهم ومتأخروهم على رواية الأحاديث في صفات الله تعالى ومسائل القدر والرؤية وأصول الإيمان والشفاعة وإخراج الموحدين من المذنبين من النار..."[14]

بشدة حرص العلماء على قبول أحاديث الآحاد حجة في الدين، فأكدوا أن حديث الآحاد مقبول ومحتج به حتى وإن رواه امرأة. فقال الحافظ ابن حجر العسقلاني: يقبل خبر الواحد إن كانت امرأة".

ولابد من الذكر أن جمهور العلماء والمحدثين وضعوا شروطا لقبول أحاديث الآحاد من أجل التمييز بين ما هو صحيح وسقيم من الأحاديث، لكنهم سيقبلون أحاديث الآحاد مطلقا إن كانت تلك الأحاديث احتفت بها القرائن. ومن بين تلك القرائن، أولا ما ورد في الصحيحين، ثانيا ما له طرق متعددة، ثالثا ما روي مسلسلا عن أئمة الحفاظ المتقنين.[15]

---

[9] . محمود طحان، تيسير مصطلح الحديث، ص ٢٨-٢٩

[10] . الإمام الشافعي، الرسالة، ص ٤٥٧

[11] . ابن حزم الأندلسي، الإحكام في أصول الأحكام، ج١ ص ٩٨-١٠٨

[12] . قال الخطيب البغدادي: "وعلى العمل بخبر الواحد كافة التابعين ومن بعدهم من الفقهاء في سائر أمصار المسلمين إلى وقتنا هذا، ولم يبلغنا عن أحد منهم إنكار لذلك ولا اعتراض عليه، فثبت أن من دين جميعهم وجوبه، إذ لو كان فيهم من كان لا يرى العمل به لنقل إلينا الخبر عنه بمذهبه فيه. انظر الكفاية في علم الرواية، ص ٧٢

[13] . ابن عبد البر، التمهيد، ج١، ص٣٤

[14] . مختصر الصواعق المرسلة، ج١، ص٣٣٢

[15] . النكت على نزهة النظر، ص ٧٣ - ٨١

وأخيرا أريد أن أشير إلى أمر مهم وهو مع اتفاق جمهور العلماء والمحدثين بحجية حديث الآحاد، هناك فريق من المسلمين الذين أنكروا حجية حديث الآحاد. فجاءوا بأدلة متنوعة لدعم موقفهم في رد حجية أحاديث الآحاد.

من بين هؤلاء الذين أنكروا حجية أحاديث الآحاد متأخرو المعتزلة والشيعة وجماهير القدرية. على سبيل المثال الشريف المرتضى من الشيعة قال: "لابد في الأحكام الشرعية من طريق يوصل إلى العلم، ولذلك أبطلنا العمل بأخبار الآحاد، لأنها لا توجب علما وعملا... لأن راوي خبر الواحد إذا كان عدلا فغاية ما يقتضيه الظن بصدقه، ومن ظننت صدقه أن يكون كاذبا.

ما نفهمه من قول الشريف المرتضي أنه ومن ذهب معه إلى إنكار حجية أحاديث الآحاد يبنون رأيهم على ظنية ثبوت أحاديث الآحاد. فمادام صدق الراوي الذي يحدثنا بأحاديث الآحاد مبنيا على الظن، فاحتمال كذبه على رسول الله صلى الله عليه وسلم ممكن. وهذا الذي يسبب إلى أن أحاديث الآحاد لا توجب علما ولا عملا. وإضافة على ذلك، فقد استدلوا بآية قرآنية "ولا تقف ما ليس لك به علم". وجه استدلالهم بتلك الآية هو إن العمل بأحاديث الآحاد مبني على ما ليس لنا به علم بصدق رواتها، وهذا يعتبر شهادة وقولا بما لا نعلم، لأن العمل بأحاديث الآحاد مبني على الظن.

وللدكتور عبد الله بن عبد الرحمن الشريف رد مقنع في محله. فقال: إن هذه الآية رد عليهم لأن القائلين بحجية أحاديث الآحاد لم يقفوا ما ليس لهم به علم، بل قد صح عندهم العلم من عدة وجوه، الأول: اتباع النبي وأصحابه في قبول خبر الواحد، الثاني: الإجماع على حجية خبر الواحد، الثالث: الامتناع عن العمل بخبر الواحد لا يبنى على دليل قطعي، الرابع: إن الظن المذموم هو ظن هؤلاء المبني على التخرص والوهم وسوء الظن بإخوانه المسلمين.[16]

والدكتور عبد الله بن عبد الرحمن يرى أن القول بظنية أحاديث الآحاد لا ينطبق على جميعها، وإنما يمكن حصره في الأحاديث الضعيفة أو المتكلم فيها، ولذا ذهب جمهور العلماء والمحدثين إلى قبول ما تلقته الأمة بالقبول كأحاديث الصحيحين وما في حكمهما.[17]

والجدير بالتنبيه هناك أدلة أخرى للمنكرين بحجية أحاديث الآحاد مثل المستشرقين الذين طرحوا نظرية الرابط العام (common link)[18] في سند أحاديث الآحاد مما يتوصل إلى رفضهم حجية أحاديث الآحاد، ولا يمكن ذكرها مفصلا مخافة التطويل، وكلها مبنية على سوء الظن تجاه رواة أحاديث الآحاد، وقد ردها جمهور العلماء والمحدثين ردا قاطعا، ويوصلنا في الأخير بالقول إن أحاديث الآحاد ما دامت تتوفر الشروط التي وضعها العلماء والمحدثون فهي مقبولة ومحتج بها، وإن حاول المنكرون بإنكار حجيتها فتلك المحاولة تعتبر محاولة فاشلة. والله أعلم بالصواب.

المطلب الثالث: منهج الإمام الشافعي في إثبات حجية أحاديث الآحاد والاعتراضات عليه والجواب لها.

اشتهر الإمام الشافعي بناصر السنة بين علماء المسلمين. وكانت تلك الشهرة مبنية على ما قدمه الإمام الشافعي عن حجية الأحاديث النبوية متواترها وآحادها. ولوجود النقاش الحار في الكلام عن حجية خبر الواحد في زمانه بين مؤيديه ومنكريه، فكتب بابا خاصا عن خبر الواحد الذي تفرع منه باب عن الحجة في تثبيت خبر الواحد.

يتجلى قوة الآراء والأفكار للإمام الشافعي في الدفاع عن حجية الآحاد في ذلك الباب. وله منهج خاص في إثبات حجية أحاديث الآحاد. وذلك المنهج يكون على شكل المنهجين الأول: بناء الحوار أو النقاش الجدالي بينه وبين ممثل منكر حجية حديث الآحاد، الثاني: تحليل جميع المصادر المعتبرة في أمر الدين "باعتبارها شواهد لحجية أحاديث الآحاد" من الآيات القرآنية والتصرفات النبوية كذلك أعمال الصحابة الذين عاشوا مع النبي صلى الله عليه وسلم وعلموا جميع تصرفاته صلى الله عليه وسلم، وأدخلوها في إجابة الكلام من ممثل منكر حجية حديث الآحاد.

فكشف الإمام الشافعي بعد الجواب لمنكر حجية حديث الآحاد بتحليل تلك المصادر المعتبرة أن الأحاديث باعتبارها خبرا عن النبي صلى الله عليه وسلم تكون مقبولة ومحتجا بها إذا رويت عن ثقة عدل عن مثله "حتى وإن كانت امرأة" إلى منتهاه حتى يصل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أو من دونه الذي أضيف إليه الحديث أو الخبر، سواء كان من الصحابة أو التابعين.

فالآيات القرآنية التي استشهد بها الإمام الشافعي في قبول أحاديث الآحاد التي هي ضمن خبر الواحد هي الآيات التي تبين عن إرسال الله تعالى عدد من الرسل إلى قومهم الذي لا يبلغ حد التواتر، ومع ذلك يطلب القوم بالإيمان والقبول بما جاء به تلك الرسل. من بين تلك الآيات، الآية: إنا أرسلنا نوحا إلى قومه (سورة نوح: ١)، والآية: وأوحينا إلى إبراهيم وإسماعيل (سورة النساء: ١٦٣)، ثم الآية: وإلى عاد أخاهم هودا (سورة الأعراف: ٦٥)، ثم الآية: وإلى ثمود أخاهم صالحا (سورة الأعراف: ٧٣).[19]

بإيراد تلك الآيات القرآنية كأنه يريد أن يؤكد من خالفه في حجية أحاديث الآحاد التي هي ضمن خبر الآحاد أن القبول بخبر الآحاد مؤسسا من عقلية الوحي الإلهي الذي بُلِّغَ إلى رسول أو رسولين مما لا يبلغ عدد التواتر لإخبار ذلك الوحي إلى قومه. والقوم مكلفون بإيمان ذلك الوحي وإن جاء من رسول واحد الذي هو رجل مؤتمن بين قومه. فلو رفض أو رد أحد أن يقبل حجية حديث الآحاد من رجل مؤتمن بين قومه لذهبت بعض التعاليم الدينية النفيسة.

والجدير بالذكر أن الاستدلال بالآيات القرآنية التي ذكرها الإمام الشافعي يمكن أن يعترض عليه أحد المنكرين لحجية حديث الآحاد من جهة أن إرسال الرسول الواحد أو الاثنين أو الثلاثة مثلا مما لم يبلغ حد التواتر أمر معقول لشدة أمر الرسالة. ولكن الأحاديث النبوية التي هي قول رسول الله صلى الله عليه وسلم، تبليغها إلى رجل واحد أو رجلين أو ثلاثة رجال في كل طبقة الرواة أمر غير معقول، لأن صاحب الرسالة مأمور بتبليغه إلى عامة الناس بلا تحديد وبلا حصر.

وإن قيل مثل ذلك، فقلنا نعم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم مأمور بتبليغ ما أوحي إليه إلى عامة الناس، ولكن الأحاديث النبوية التي تتكون من أقواله وأفعاله وتقريراته وصفاته صلى الله عليه وسلم ربما يعلمها البعض دون بعض لاستحالة أن يكون كل واحد يشاركه صلى الله عليه وسلم في جميع أوقاته طول حياته، مثل القضايا الأسرية التي يعلمها أزواج النبي صلى الله عليه وسلم كثيرا ولا يعلمها غيرهن. ثم هذا البعض يعلمها إلى بعض الآخرين، حتى يصل إلى مخرجي الأحاديث. فهذا الأمر مقبول عقلا.

وأما أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وتصرفاته التي حللها الإمام الشافعي لبناء الحجة في إثبات حجية الأحاديث الآحاد فكثيرة جدا. من بينها الحديث عن عبد الله بن مسعود عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: نضر الله عبدا سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها...الخ[20]

---

[16] . عبد الله بن عبد الرحمن شريف، حجية خبر الآحاد في العقائد والأحكام، ص ٩٩ - ١٠٠

[17] . عبد الله بن عبد الرحمن شريف، حجية خبر الآحاد في العقائد والأحكام، ص ١١١

[18] . هذه النظرية محاولة من بعض المستشرقين مثل شاخت وجوين بوول في تهمة مدارات الإسناد بأنهم الذين وضعوا الأحاديث المنتشرة ونسبوها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

[19] . الإمام الشافعي، الرسالة، ص ٤٣٦

[20] . الإمام الشافعي، الرسالة، ص ٤٠١

فاستدل الإمام الشافعي بالحديث المذكور بأن كلمة "عبد" التي وعدها الله تعالى له بتنضير وجهه الذي يدل على الأجر العظيم يأتي على صيغة مفرد. وهذا يدل على أن تبليغ ما سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يلزم أن يكون من جماعة كثيرة، وهذا يدل على أن حجية خبر الآحاد أو أحاديث الآحاد يبنى على إقرار النبي صلى الله عليه وسلم نفسه.

وتصرف آخر للنبي صلى الله عليه وسلم الذي اعتمد عليه الإمام الشافعي في إثبات حجية أحاديث الآحاد في جواب منكريها هو ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم لأم سلمة عندما جاءتها امرأة أحد الصحابة التي سألتها عن تقبيل الزوجة في حالة الصيام، فأخبرته أم سلمة بأنه صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائم، فالمرأة تخبر زوجها، فزاده ذلك شرا، فرجعت المرأة إلى أم سلمة، فوجدت رسول الله عندها، فسأل رسول الله: ما بال هذه المرأة؟ فأخبرته أم سلمة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ألا أخبرتيها أني أفعل ذلك! فقالت أم سلمة: قد أخبرتها فذهبت إلى زوجها فأخبرته فزاده ذلك شرا، وقال: لسنا مثل رسول الله يحل الله لرسوله ما شاء، فغضب رسول الله ثم قال: والله إني لأتقاكم لله ولأعلمكم بحدوده.[21]

سؤال النبي لأم سلمة بقوله: ألا أخبرتيها أني أفعل ذلك؟ يدل على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقر بصحة وحجة خبر واحد عنه وإن كان من امرأة، ما دام ذلك المخبر أو الراوي ذا ثقة وعدالة. ولا يمكن أن يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم. فقال الإمام الشافعي تفصيلا لذلك الحديث: "...قول النبي صلى الله عليه وسلم "ألا أخبرتيها أني أفعل ذلك" دلالة على أن خبر أم سلمة عنه مما يجوز قبوله، لأنه لا يأمرها بأن تخبر عن النبي إلا في خبرها ما تكون الحجة لمن أخبرته.

والجدير بالذكر كذلك الروايات عن إرسال النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه واحدا واحدا لتعليم الناس في أمور الدين يكون من أكثر الشواهد قام بتحليلها الإمام الشافعي لدعم موقفه في إثبات حجية خبر الواحد. مثل بعثته صلى الله عليه وسلم واليا على الحج في سنة تسع، وبعثته صلى الله عليه وسلم علي بن أبي طالب في نفس السنة، فقرأ عليهم في مجمعهم يوم النحر آيات من سورة براءة، ثم بعثته صلى الله عليه وسلم معاذ بن جبل إلى اليمن، وبعثته صلى الله عليه وسلم ابن سعيد ابن العاص إلى البحرين، وغيرهم من البعثات. والجدير بالإشارة ليس هناك أحد ممن بعث إليهم يقول: أنت واحد أو أنتم قليلون فلم نقبل ما بلغتموه من رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن نسمع منه صلى الله عليه وسلم مباشرة.

ثم الأدلة التالية التي قام بتحليلها الإمام الشافعي وبني عليها حجته في إثبات حجية حديث الآحاد هو تصرفات صحابته صلى الله عليه وسلم الكرام. فالآثار من صحابته الكرام عن قبولهم الخبر وإن بلغه رجل واحد أو رجلان أو عدد ما لم يبلغ حد التواتر كثيرة.

من بينها ما فعله عمر بن الخطاب في قضية أن المرأة لا ترث من دية زوجها شيئا. هذا الأمر اختاره وأثبت به عمر قبل أن يسمع من الضحاك بن سفيان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إليه: أن يورث امرأة أشيم الضبائي من ديته. فبعد أن يسمع عمر عن ذلك رجع عمر إلى ما بلغه الضحاك بن سفيان فأثبت الوراثة لامرأة من دية زوجها.[22]

وكذلك ما قاله عمر ابن الخطاب في رواية من سفيان عن عمرو بن دينار وابن طاوس عن طاوس، أن عمر قال: أذكر الله امرأ سمع من النبي في الجنين شيئا؟ فقام حمل ابن مالك بن النابغة، فقال: كنت بين جارتين لي، يعني ضرتين، فضربت إحداهما الأخرى بمسطح، فألقت جنينا ميتا، فقضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بغرة، فقال عمر: لو لم أسمع فيه لقضيناه بغيره.

قول عمر: لو لم أسمع فيه لقضيناه بغيره بعد سماعه من حمل ابن مالك بن النابغة وحده، يكون دليلا أن الصحابة في تصرفاتهم يفضلون أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو بلغها رجل واحد أو اثنان أو ثلاثة مما لم يبلغ حد التواتر. فالأهم عند الصحابة أن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لابد أن يعمل به مادام بلغه رجل عدل وموثوق فيه.

ثم التصرف التالي لعمر بن الخطاب الذي حلله وبينه الإمام الشافعي ليكون دليلا على أنه يقبل الخبر وإن كان من واحد هو ما رواه مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه: أن عمر بن الخطاب ذكر المجوس فقال: ما أدري كيف أصنع في أمرهم؟ فقال عبد الرحمن بن عوف: أشهد لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: سنوا بهم سنة أهل الكتاب.

فيما روي عن سفيان عن عمرو أنه سمع يجالة يقول: ولم يكن عمر أخذ الجزية حتى أخبره عبد الرحمن بن عوف أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذها من مجوس هجر.

فالروايتان المذكورتان شاهدتان أن عمر ابن الخطاب في البداية لم يتعامل مع المجوس تعامله مع أهل الكتاب، وذلك يتضح في عدم أخذه الجزية من المجوس. ولكن بعد أن يسمع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تعامل مع المجوس تعامله مع أهل الكتاب، فقرر عمر أن يأخذ الجزية من أهل الكتاب. اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم من خبر سمعه من عبد الرحمن بن عوف وحده.

الجدير بالذكر أن الإمام الشافعي أجاب بعض المتسائلين في بعض تصرفات عمر بن الخطاب الذي قد طلب خبرا آخر بعد سماعه الخبر من رجل واحد، فقال: لا يطلب عمر مع رجل أخبره آخر إلى على ثلاث، الأول: إما للاحتياط، الثاني: إما لعدم معرفته بالمخبر، والثالث: لكون المخبر غير مقبول القول عنده.[23]

وتصرفات أخرى للصحابة الكرام التي بنى عليها الإمام الشافعي موقفه في حجية أحاديث الآحاد هي ما فعله عثمان بن عفان في القضاء بين المهاجرين والأنصار بخبر امرأة واحدة، وكذلك تصرف عبد الله بن عباس في فتواه عن إصدار الحائض قبل أن يكون آخر عهدها بالبيت في الحج وهو يعتمد على الخبر من امرأة الأنصارية. ثم موقف عبد الله بن عباس في فهم أن موسى صاحب الخضر هو موسى بني إسرائيل بناء على ما سمعه من أبي بن كعب وحده، ترك عبد الله بن عمر المخابرة بعد أن يعمل بها، وتركه المخابرة يبنى على سماعه من رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها.

والجدير بالذكر أن سكوت بعض الصحابة عند وجود من حدثهم بحديث النبي صلى الله عليه وسلم وقبولهم ذلك الحديث قبولا تاما. اعتبرها الإمام الشافعي إجماعا سكوتيا منهم في حجية حديث الآحاد.

مع كثرة الأدلة المذكورة التي حللها الإمام الشافعي من أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وتصرفاته، وكذلك تصرفات صحابته الكرام وإجماعهم بتقديم حديث الآحاد من آرائهم، قد يعترضها بعض المنكرين في حجية أحاديث الآحاد ويقولون إن هؤلاء الذين أثبت الرسول صلى الله عليه وسلم بحجية خبرهم، والذين سمعوا عنهم الصحابة الكرام هم الذين حصلوا على شهادة النبي صلى الله عليه وسلم بخيرهم في قوله صلى الله عليه وسلم: خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم... أما أحاديث الآحاد التي وصلت إلينا الآن، قد أخذت طرقا كثيرة مما يصعب تثبت ثقة هؤلاء الرجال أو الرواة. فكيف نتأكد من صحة الحديث الذي بلغه؟

---

[21] الإمام الشافعي، الرسالة، ص ٤٠٤

[22] . الإمام الشافعي، الرسالة، ص ٤٢٦

[23] . لإمام الشافعي، الرسالة، ص ٤٣٢-٤٣٤

فإن قيل مثل ذلك، فقلنا: إن العلماء عموما والمحدثين على وجه الخصوص قد وضعوا شروطا معينة في سند الحديث ومتنه حتى يكون مقبولا ومحتجا بها. والدليل على احتياط هؤلاء في الرجال الذين أخذوا منهم الأحاديث يتضح في المقولة المشهورة التي نسبت إلى ابن سيرين "سموا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم" فعلى هذا الأساس يمكن أن نقبل أحاديث الآحاد ولو سلكت طرقا كثيرة مادامت علماء الرجال والمحدثون يرون أن أسانيد الأحاديث ومتونها تستوفي شروط صحة الحديث التي وضعوها من اتصال سنده وضبط رواته وعدالتهم وعدم الشذ في الحديث وكذلك عدم العلة. فبهذا نستطيع أن نحفظ ما بلغنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ونعمل به.

بناء على ما تقدم ذكره من بيان منهج الإمام الشافعي في إثبات حجية أحاديث الآحاد، وصل البحث إلى أن الإمام الشافعي في الدفاع عن حجية أحاديث الآحاد يعتمد على المنهج الحواري الجدلي بصياغة الأسئلة المطروحة لدى منكري حجية أحاديث الآحاد ثم يجيبها إجابة وافية مقنعة. ويعتمد كذلك على المنهج التحليلي، وذلك يتضح في جوابه للأسئلة المطروحة من طرف منكري حجية أحاديث الآحاد، فجوابه ينبني على تحليله للآيات القرآنية والأحاديث النبوية، وتصرفات صحابته صلى الله عليه وسلم الكرام. فنجاحه في جواب شكوك منكري حجية أحاديث الآحاد دليل على نجاحه في إثبات حجية أحاديث الآحاد ما دام الشروط المطلوبة متوفرة. والله أعلم بالصواب.

نتائج البحث:

بعد تحليل المعطيات المتعلقة بالموضوع، توصل البحث إلى النتائج التالية:

الأول: إن تصور العلماء والمحدثين لأحاديث الآحاد يكون على اعتبارها أحاديث التي لم يبلغ عدد رواتها عدد التواتر فلا ينحصر على الأحاديث التي يرويها راو واحد في كل طبقة من طبقات سندها. وأحاديث الآحاد قسمت إلى ثلاثة أنواع المشهور والعزيز والغريب. ثم طريقة إثبات حجية حديث الآحاد لا تركز على عدد رواتها ولكنها مبنية على استيفاء الشروط التي وضعها العلماء من اتصال السند وضبط الرواة وعدالة الرواة وعدم الشذوذ وعدم العلة. فالمشهور الذي هو أكثر الحديث رواة في أحاديث الآحاد لا يلزم أن يكون صحيحا مقبولا إلا إذا توفرت الشروط المذكورة فيه.

الثاني: الخلاف الذي يدور بين المؤيدين والمنكرين لحجية أحاديث الآحاد يبنى على أساس ظنية حديث الآحاد من حيث ورودها إلينا. فالمنكرون يرفضون حجية حديث الآحاد لأنهم يرون أن التعاليم الدينية لابد أن يبنى على العلم لا على الظن لأن المسلمين مسؤولون بجميع أعمالهم فلا ينبغي أن تبنى الأعمال على الظن وأحاديث الآحاد تفيد الظن لا العلم. والمؤيدون قالوا: إن ظنية ورود أحاديث الآحاد لا تؤدي مباشرة إلى عدم الأخذ به، بل يمكن الأخذ بها عن طريق تثبت صحتها فوضعوا شروطا معينة لقبول أحاديث الآحاد، لأنهم رأوا لو رفضنا أحاديث الآحاد على الإطلاق لذهب الكثير من أمور الدين.

الثالث: المنهج الذي اعتمد عليه الإمام الشافعي في إثبات حجية أحاديث الآحاد منهجان، الأول: المنهج الحواري الجدلي، وذلك يتضح في إيراده جملة من الأسئلة التي طرحها بعض المنكرين أو المتشككين في حجية أحاديث الآحاد ثم يجيبها جوابا مقنعا مبنيا على الأدلة المحتج بها. المنهج التحليلي، وهذا يتجلى في تحليل الإمام الشافعي للآيات القرآنية والأحاديث النبوية وتصرفات الصحابة الكرام التي تكون أسسا في جوابه لأسئلة المتشككين في حجية أحاديث الآحاد.

الرابع: الاعتراضات التي يمكن أن يطرحها بعض المنكرين لآراء الإمام الشافعي في حجية حديث الآحاد هي أن الأدلة التي يبني عليها الإمام الشافعي موقفه في حجية حديث الآحاد كلها تتمحور حول الشخصيات التي لا نشك في عدالتها وثقتها ولكن بعد مرور الزمان وصول تلك الأحاديث إلينا عبر عصور طويلة التي لا نعرف ثقة كل راو في كل عصر يؤثر في صحة تلك الأحاديث. لكن تلك الاعتراضات ترد بحجة أن العلماء والمحدثين قد وضعوا شروطا معينة ودقيقة لقبول أحاديث الآحاد فلا نحتاج أن نروي تلك الأحاديث بسندنا الذي يمر عبر عصور طويلة، ولكن يكفينا الاعتماد على الأسانيد التي رآها العلماء والمحدثون صحيحة ومحتجا بها. لأن الأمة ستضيع كثيرا من أمور دينها لو لم نقبل أحاديث الآحاد على الإطلاق.

المراجع

- **من القرآن والكتب الحديثية**

1. القرآن الكريم
2. الجامع الصحيح: للإمام البخاري
3. صحيح مسلم: للإمام مسلم النيسابوري
4. سنن الترمذي: للإمام الترمذي
5. سنن أبي داود: للإمام أبي داود السجستاني
6. مسند أحمد بن حنبل: للإمام أحمد بن حنبل

- **من المراجع الأخرى**

1. الرسالة، للإمام الشافعي
2. القاموس المحيط تعليق، للفيروز آبادي راجعه أنس محمد الشامي وزكريا جابر أحمد، (القاهرة: دار الحديث،٢٠٠٨م)
3. تيسير مصطلح الحديث، لمحمود الطحان، (الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع)
4. المعجم الوسيط، لمجمع اللغة العربية بالقاهرة (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٤م)
5. مصطلح الحديث، لمحمد بن صالح العثيمين (القاهرة: مكتبة العلم، ١٩٩٤م)
6. حجية خبر الآحاد في العقائد والأحكام، لعبد الله بن عبد الرحمن شريف (المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف)
7. قواعد في علوم الحديث، لظفر أحمد العثماني التهانوي (لبنان: دار السلام، ١٩٧٢م)
8. المسائل المتعلقة بحجية خبر الواحد عند الأصوليين، لأحلام حمود الطيري (مصر: دار اللؤلؤة، ٢٠١٩م)